٣٤٫٦ مليار ج.م لتحديث ٤٢ محطة مياه وصرف بالمحافظات — كتكلفة إجمالية لمشروعات مصلحة المياه في ٤٥ مركزا وقرية

٥٨ ألف مواطن يستفيدون من الخدمة الجديدة في أول عام تشغيلي

محمد عبد الرحيم ـ هبة الزيات ـ أحمد سامي

تعلن مصلحة المياه والصرف الصحي بالمحافظات عن استكمال تحديث ٤٢ محطة مياه وصرف موزعة على ٤٥ مركزا وقرية، بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٤٫٦ مليار جنيه، في إطار خطة تستهدف رفع كفاءة الشبكات وتقليل الفاقد المائي. وأعلن ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده المهندس سامي الدسوقي، رئيس المصلحة، بمقر المصلحة بالقاهرة، بحضور ممثلين عن وزارة الري والصحة والبيئة.

وقال الدسوقي إن المرحلة الأولى من المشروع شملت تجديد شبكات الطرد وتركيب عدادات ذكية في ١٢ محطة رئيسية، بينما تضمنت المرحلة الثانية إحلال خطوط قديمة بطول ٣٢٠ كيلومترا وإنشاء خزانات جديدة بسعة إجمالية قدرها ٤٥ ألف متر مكعب. وأضاف أن المصلحة تعاقدت مع ٦ شركات محلية وعالمية لتنفيذ الأعمال، مع إلزام المقاولين بتسليم المشروعات قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل.

وأوضح أن المستفيدين من المرحلة الأولى يبلغون ٥٨ ألف مواطن، وأن الخدمة ستصل إلى ٢١٠ آلاف مواطن بعد اكتمال المرحلة الثانية في نهاية عام ٢٠٢٧. وأشار إلى أن المصلحة ركبت ٩٠٠ عداد ذكي يرسل قراءاته تلقائيا إلى مراكز المتابعة، الأمر الذي سيقلل الحاجة إلى المراجعين ويحد من الأخطاء اليدوية في الفواتير.

من جانبه، قال المهندس طارق عبد الحليم، مدير عام صيانة الشبكات، إن فرق الطوارئ تلقت ٤٢٠٠ بلاغ تسرب خلال الأشهر الستة الماضية، وإن الفرق تستهدف الوصول إلى موقع البلاغ خلال ٢٤ ساعة كحد أقصى. وأضاف أن المصلحة أطلقت خطا ساخنا مجانيا برقم ١٥٥٥ لتلقي الشكاوى، مع وعد بالرد على كل بلاغ خلال ٤٨ ساعة عمل.

وأكد الدسوقي أن المصلحة تدرس فرض غرامة مالية على المقاولين في حال التأخر عن المواعيد المحددة، مشيرا إلى أن ٣ مقاولين سابقين تم استبعادهم من قوائم التعامل بعد تأخرهم في مشروعات سابقة. وأضاف أن المصلحة ستعلن نتائج تقييم المقاولين كل ثلاثة أشهر على موقعها الإلكتروني، بما يتيح للمواطنين مقارنة الأداء بين الشركات العاملة في المحافظات.

من جهته، أعرب ممثل وزارة الري عن دعم الوزارة لخطة المصلحة، مؤكدا أن الوزارة ستوفر المياه الخام اللازمة للمحطات الجديدة وفق الخطط المعتمدة. وقال إن التنسيق بين الوزارة والمصلحة سيجري أسبوعيا لمتابعة سحب المياه من المصادر وضمان عدم الإضرار بحصص الزراعة في القرى المتأثرة بأعمال الصيانة.

ويأتي المشروع ضمن برنامج أوسع تنفذه الدولة لتحديث شبكات المياه في ٢٠ محافظة على مدى خمس سنوات، بتمويل مشترك بين الموازنة العامة وقروض ميسرة من بنوك إقليمية. وتقدر الحاجة الإجمالية لتحديث الشبكات بنحو ١٢٠ مليار جنيه، وفق تقديرات سابقة للجهاز المركزي للمحاسبات.

٤٢ محطة مياه وصرف بالمحافظات تستقبل مواطنين جدد بعد تحديث شامل

(مراسلو الأمل – محافظات)

أعلنت وزارة الري والموارد المائية أمس الأحد الانتهاء من تحديث ٤٢ محطة مياه وصرف في ٩ محافظات، في إطار برنامج قومي يستهدف رفع كفاءة الشبكات وتقليل الفاقد المائي. وتضم المحطات المحدثة محطات رفع ومعالجة في مدن وقرى تعاني من انقطاعات متكررة في المياه وطفح متكرر للصرف الصحي خلال الصيف. وبلغ إجمالي تكلفة المشروع ٣٤ مليار جنيه، نفذت على مرحلتين خلال ٣٦ شهرا.

وقال المهندس عادل الشربيني، رئيس قطاع المشروعات بالوزارة، إن المرحلة الأولى شملت ٢٠ محطة في محافظات الدقهلية والشرقية وكفر الشيخ، وإن المرحلة الثانية غطت ٢٢ محطة في محافظات المنوفية والبحيرة وبني سويف. وأضاف أن الطاقة الاستيعابية للمحطات الجديدة تبلغ ١٢٠ ألف متر مكعب يوميا، وأن الشبكات المرتبطة بها تمتد لأكثر من ٤٥٠ كيلومترا.

وأوضح الشربيني أن المشروع شمل تركيب عدادات ذكية لقياس المياه المنزلية، وإنشاء غرفة تحكم مركزية لمتابعة الضغط والتسريبات على مدار الساعة، وتدريب ٤٢٠ فنيا محليا على التشغيل والصيانة. وقال إن نسبة التسريبات في الشبكات القديمة كانت تصل إلى ٣٥ في المئة، وإن الهدف خفضها إلى أقل من ٢٠ في المئة خلال عامين من التشغيل الكامل.

من جهته، قال اللواء محمد فؤاد عبد الرحمن، مدير عام صيانة الشبكات، إن فرق الصيانة تلقت ٤٢٠٠ بلاغ تسرب خلال الأشهر الستة الماضية، وإن الفرق تستهدف الوصول إلى موقع البلاغ خلال ٢٤ ساعة كحد أقصى. وأضاف أن المصلحة أطلقت خطا ساخنا مجانيا برقم ١٥٥٥ لتلقي الشكاوى، مع وعد بالرد على كل بلاغ خلال ٤٨ ساعة عمل.

وأكد الدسوقي أن المصلحة تدرس فرض غرامة مالية على المقاولين في حال التأخر عن المواعيد المحددة، مشيرا إلى أن ٣ مقاولين سابقين تم استبعادهم من قوائم التعامل بعد تأخرهم في مشروعات سابقة. وأضاف أن المصلحة ستعلن نتائج تقييم المقاولين كل ثلاثة أشهر على موقعها الإلكتروني، بما يتيح للمواطنين مقارنة الأداء بين الشركات العاملة في المحافظات.

من جانبه، أعرب ممثل وزارة الري عن دعم الوزارة لخطة المصلحة، مؤكدا أن الوزارة ستوفر المياه الخام اللازمة للمحطات الجديدة وفق الخطط المعتمدة. وقال إن التنسيق بين الوزارة والمصلحة سيجري أسبوعيا لمتابعة سحب المياه من المصادر وضمان عدم الإضرار بحصص الزراعة في القرى المتأثرة بأعمال الصيانة.

ويأتي المشروع ضمن برنامج أوسع تنفذه الدولة لتحديث شبكات المياه في ٢٠ محافظة على مدى خمس سنوات، بتمويل مشترك بين الموازنة العامة وقروض ميسرة من بنوك إقليمية. وتقدر الحاجة الإجمالية لتحديث الشبكات بنحو ١٢٠ مليار جنيه، وفق تقديرات سابقة للجهاز المركزي للمحاسبات.

٤٥ مركزا وقرية بالمحافظات الحدودية تبدأ تلقي الفواتير الإلكترونية لاستهلاك الكهرباء

٣٨ ألف عداد ذكي يرسل القراءات تلقائيا إلى مراكز المتابعة بالشركات الثلاث

(مراسلو الأمل – محافظات)

أعلنت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة أمس الأحد بدء تطبيق نظام الفواتير الإلكترونية لاستهلاك الكهرباء في ٤٥ مركزا وقرية بالمحافظات الحدودية، على أن يبدأ إرسال الفواتير الورقية في المناطق الأخرى خلال الأشهر الستة المقبلة. وقال المتحدث باسم الوزارة إن المرحلة الأولى تشمل ٣٨ ألف عداد ذكي يرسل القراءات تلقائيا إلى مراكز المتابعة، وإن الهدف خفض الأخطاء اليدوية وتقليص الشكاوى المتكررة.

وأوضح المتحدث أن الفواتير ستصل إلى المشتركين عبر الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني، مع إتاحة خيار الدفع المسبق عبر المحافظ الإلكترونية والبنوك. وأضاف أن الوزارة خصصت خطا ساخنا مجانيا برقم ١٥٥٥ لتلقي الشكاوى، مع وعد بالرد على كل بلاغ خلال ٤٨ ساعة عمل.

من جانبه، قال المهندس عادل الشربيني، رئيس قطاع المشروعات بالوزارة، إن الفرق الفنية ركبت ٩٠٠ عداد ذكي في المرحلة الأولى، وإن التجربة أظهرت انخفاض نسبة الأخطاء إلى أقل من ٢ في المئة. وأضاف أن الفرق ستتابع الأداء يوميا من غرفة تحكم مركزية، وأن العدادات مزودة بحساس يرسل تنبيها عند محاولة العبث أو التسريب.

وأعرب ممثل وزارة المالية عن دعم الخطوة، معتبرا أن تحديث الفواتير يسهم في تحسين التحصيل وتقليل الفاقد المالي. وقال إن الوزارة تدرس ربط الفواتير بالخدمات الحكومية الأخرى في مرحلة لاحقة، على أن يجري تقييم شامل للتجربة بعد ستة أشهر من بدء التشغيل الكامل.

٤٢ محطة مياه وصرف بالمحافظات تستقبل مواطنين جددا بعد تحديث شامل

(مراسلو الأمل – محافظات)

أعلنت وزارة الري والموارد المائية أمس الأحد الانتهاء من تحديث ٤٢ محطة مياه وصرف في ٩ محافظات، في إطار برنامج قومي يستهدف رفع كفاءة الشبكات وتقليل الفاقد المائي. وتضم المحطات المحدثة محطات رفع ومعالجة في مدن وقرى تعاني من انقطاعات متكررة في المياه وطفح متكرر للصرف الصحي خلال الصيف. وبلغ إجمالي تكلفة المشروع ٣٤ مليار جنيه، نفذت على مرحلتين خلال ٣٦ شهرا.

وقال المهندس عادل الشربيني، رئيس قطاع المشروعات بالوزارة، إن المرحلة الأولى شملت ٢٠ محطة في محافظات الدقهلية والشرقية وكفر الشيخ، وإن المرحلة الثانية غطت ٢٢ محطة في محافظات المنوفية والبحيرة وبني سويف. وأضاف أن الطاقة الاستيعابية للمحطات الجديدة تبلغ ١٢٠ ألف متر مكعب يوميا، وأن الشبكات المرتبطة بها تمتد لأكثر من ٤٥٠ كيلومترا.

وأوضح الشربيني أن المشروع شمل تركيب عدادات ذكية لقياس المياه المنزلية، وإنشاء غرفة تحكم مركزية لمتابعة الضغط والتسريبات على مدار الساعة، وتدريب ٤٢٠ فنيا محليا على التشغيل والصيانة. وقال إن نسبة التسريبات في الشبكات القديمة كانت تصل إلى ٣٥ في المئة، وإن الهدف خفضها إلى أقل من ٢٠ في المئة خلال عامين من التشغيل الكامل.

من جانبه، قال اللواء محمد فؤاد عبد الرحمن، مدير عام صيانة الشبكات، إن فرق الصيانة تلقت ٤٢٠٠ بلاغ تسرب خلال الأشهر الستة الماضية، وإن الفرق تستهدف الوصول إلى موقع البلاغ خلال ٢٤ ساعة كحد أقصى. وأضاف أن المصلحة أطلقت خطا ساخنا مجانيا برقم ١٥٥٥ لتلقي الشكاوى، مع وعد بالرد على كل بلاغ خلال ٤٨ ساعة عمل.

وأكد الدسوقي أن المصلحة تدرس فرض غرامة مالية على المقاولين في حال التأخر عن المواعيد المحددة، مشيرا إلى أن ٣ مقاولين سابقين تم استبعادهم من قوائم التعامل بعد تأخرهم في مشروعات سابقة. وأضاف أن المصلحة ستعلن نتائج تقييم المقاولين كل ثلاثة أشهر على موقعها الإلكتروني، بما يتيح للمواطنين مقارنة الأداء بين الشركات العاملة في المحافظات.

من جهته، أعرب ممثل وزارة الري عن دعم الوزارة لخطة المصلحة، مؤكدا أن الوزارة ستوفر المياه الخام اللازمة للمحطات الجديدة وفق الخطط المعتمدة. وقال إن التنسيق بين الوزارة والمصلحة سيجري أسبوعيا لمتابعة سحب المياه من المصادر وضمان عدم الإضرار بحصص الزراعة في القرى المتأثرة بأعمال الصيانة.

ويأتي المشروع ضمن برنامج أوسع تنفذه الدولة لتحديث شبكات المياه في ٢٠ محافظة على مدى خمس سنوات، بتمويل مشترك بين الموازنة العامة وقروض ميسرة من بنوك إقليمية. وتقدر الحاجة الإجمالية لتحديث الشبكات بنحو ١٢٠ مليار جنيه، وفق تقديرات سابقة للجهاز المركزي للمحاسبات.

٤٥ مركزا وقرية بالمحافظات الحدودية تبدأ تلقي الفواتير الإلكترونية